معوقات تفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر

إعداد

سوسن مصطفي علي مراد

أ.د / حسام حمدي عبد الحميد السيد
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
وعميد كلية التربية – جامعة حلوان

د / حسنية حسين عبد الرحمن
أستاذة التربية المقارنة المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

المستخلص :

سعى البحث الحالي إلى توضيح معوقات تفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر وذلك من خلال التعرف على الأسس النظرية والفكرية للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر, ورصد الواقع النظري للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

أعتمد البحث على المنهج الوصفي وتم تطبيق استبانه على عينة بلغ قوامها (300) من (مديرين ، موظفين أدارة التعليم المزدوج والوحدات الأقليمية) وتوصل البحث إلى وجود ضعف قدرة مديري الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج علي الاتصال الجيد داخل وخارج هذه الوحدات مما يؤثر علي انخفاض كفاءتها وفاعليتها.

الكلمـات المفتاحيـة : تفعيل الشراكة – الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج.

Key words-
Activating the partnership - regional units and the administration of dual education and training

Abstract

The current research sought to clarify the obstacles to activating the partnership between the regional units and the administration of dual education and training in Egypt, by identifying the theoretical and intellectual foundations of the partnership and the administration of dual education and training in Egypt, and monitoring the theoretical reality of the partnership and the administration of dual .education and training in Egypt

The research relied on the descriptive approach and a questionnaire was applied to a sample of (300) of (managers, employees of the dual education administration and the regional units). The research found that there was a weakness in the ability of the directors of the regional units and the dual education and training administration to communicate well inside and outside these areas. Units, which affects their efficiency and effectiveness

مقدمة :

يعد التعليم الثانوي الفني فى مصر بعدا لا غنى عنه فى التنمية الاقتصادية، وركيزة أساسية من مرتكزات إقامة المجتمع المنتج، فمن خلاله يتمكن المجتمع من تنمية موارده البشرية العاملة فى مجالات الصناعة المختلفة، ووضع الخطط والبرامج لتنمية القوى العاملة اللازمة لبرامج التنمية المستدامة، وتسهم برامج التعليم الفني بقدر كبير فى إعداد الكوادر العاملة الفنية الماهرة اللازمة لسوق العمل، ولا يعتبر هذا النوع من التعليم جديرا بهذا الاسم إذا لم يقم بإعداد العامل الفني أو الصانع الماهر، وكلاهما شخص ذو مهارة فى مجال معين.

كما يعتبر التعليم الثانوي الفني من أهم المراحل التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة في الدول النامية، حيث يؤدي وظيفة مهمة تتمثل في إعداد جيل من الفنيين أصحاب المهارة والأداء المالي للقيام بالأعمال التي توكل إليهم علي أكمل وجه.

من أهم مبادئ التعليم الفني التعرف على احتياجات سوق العمل من مهن وتخصصات ومهارات مختلفة ، يحتاجها الجانب العملي التطبيقي لمؤسسات العمل المختلفة :صناعية، زراعية، معمارية، سياحية ،علاجية وغيرها، ومن هذا المنطلق كانت الدعوة الدائمة لاشتراك ممثلي هذه الأنشطة فى لجان تطوير البرامج التقنية للتعليم الفني. **(الصندوق الاجتماعي للتنمية, 2014, ص3)**

هناك العديد من التحديات التي لها أثر واضح على نوعية المهارات ومستواها في كثير من دول العالم، باعتبارها عوامل مهمة للاستفادة من الفرص المتاحة ، والتقليل من الفوارق الاجتماعية المترتبة على سرعة التغيرات التكنولوجية، والانتقال إلى أنظمة اقتصادية أكثر انفتاحاً.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أهمية الدور الذي يقوم به **التعليم والتدريب المزدوج** ، إلا أنه يعاني من بعض السلبيات والمشكلات التي تعوقه عن القيام بوظائفه في تحقيق التنمية المهنية للمعلمين وهذا ما أظهرته بعض الدراسات المهتمة في هذا المجال، وهى أن وحدات التدريب **المزدوج** داخل المدارس تعانى من نقص التجهيزات والإمكانيات اللازمة لعمل التدريبات، متمثلة في قلة وجود مخصصات مالية ، صعوبة وجود مقر خاص لوحدة التدريب بالمدرسة، نقص في أجهزة الحاسب الآلي فى بعض المدارس،

وزيادة العبء الدراسي للمعلمين، قلة تعاون الإدارة المدرسية في تحقيق الانضباط التدريبي (صفاء علام محمد،2017).

كما أشارت نتائج دراسة " **ضيف الله لفته حامد, (2018):** قلة المواءمة بين المخرجات التعليمية وحاجات سوق العمل , قلة تفعيل قنوات التصال المشتركة في النواحي التعليمية والتدريبية– ضعف المردود التعليمي والتدريبي الايجابي الذي يغطي تكاليف الشراكة– ضعف تحمل طرف نصيبه من التزاماته الماليه– ضعف وضع بنود التعاقدية المحددة والضامنة وحقوق كل طرف لدى الآخر– إهمال تطوير آليات مواكبة عمليات التحديث والتطوير المستمر.

و أشارت نتائج دراسة جمال فرحات علي, (2019): لا يوجد تشريع ملزم من قبل الدولة للمؤسسات الإنتاجية بإقامة شركات مع التعليم الثانوى الفنى الصناعي, لا توجد شراكة بين المصانع والشركات وبرامج التعليم الثانوى الفنى الصناعي المزدوج.

ودراسة هاني أحمد خليل,(2017): قصور برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف التنموية المأمولة والمرجوة منها, لا يمكن الاستغناء الكامل عن الشراكة في مصر.

ومن هذا المنطلق يحاول البحث الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :-

كيف يمكن تفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر ؟

1- ما الأسس النظرية الفكرية للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج ؟

2- ما الواقع النظري للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج ؟

3- ما الواقع الميداني للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصرمن وجهة نظر أفراد العينة (المديرين ، الموظفين)؟

4- ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الإعتبارات التالية:

1- إن هذه الدراسة تمثل أهمية تطبيقية من الاستفادة فى مخرجات التعليم والتدريب المزدوج وتفعيل الشراكة بين ادارة التعليم والتدريب المزدوج. والوحدات الاقليمية .

2- تسهم هذه الدراسة في محاولة الكشف عن معوقات تفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج وآليات تفعيلها.

3- تفيد الدراسة لتقديم نموذج حديث للشراكة.

4- تساعد الدراسة على زيادة مشاركة القطاع الخاص في هذا النظام .

أهداف الدراسة:

وتتضمن الدراسة الحالية مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في :

1- التعرف على الأسس النظرية الفكرية للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج.

2- رصد الواقع النظري للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج.

3- رصد الواقع الميداني للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصرمن وجهة نظر أفراد العينة (المديرين ، الموظفين).

4- وضع التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج.

منهج الدراسة :

استخدم البحث الحالى المنهج الوصفي لملاءمته لهذا البحث، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتكامل معًا، لوصف الظاهرة اعتماداً على جمع البيانات وتحليلها وتصنيفها ومعالجتها، من أجل التوصل إلى النتائج والتوصيات والمقترحات (جابر عبدالحميد جابر، وخيرى كاظم،2009).

أداة الدراسة:

ستستخدم الباحثة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة الاستبانة المغلقة المفتوحة، للتطبيق علي العاملين بإدارة التعليم والتدريب المزدوج بمصر والعاملين بالوحدات الاقليمية

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلى:

الحدود الموضوعية: تقتصر الحدود الموضوعية على معوقات تفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

الحدود البشرية: سيتم التطبيق علي العاملين إدارة التعليم والتدريب المزدوج بمصر والعاملين بالوحدات الاقليمية (مديرين ، موظفين أدارة التعليم المزدوج والوحدات الأقليمية) .

الحدود الجغرافية: عينة من إدارات التعليم والتدريب المزدوج بمصر والوحدات الاقليمية بمحافظات : (الفيوم – الشرقية – المنيا – القاهرة).

الحد الزمني: 2023/6/20م- 2023/8/20م .

مصطلحات الدراسة:

هناك مجموعة من المصطلحات التي تضمنتها الدراسة، وهي كما يلي:

الشراكة (partnership):

"الشراكة هى مصدر الفعل (شارك) بمعنى أدخل"وهى تقابل في اللغة الإنجليزية partnership وفعلها partner والذى يعنى اشترك **(المعجم الوجيز, 2002, 384)**

كما تعرف بأنها: كل ترتيب رسمى يمكن أن يتم بين المدرسة مع فرد أو منظمة أو مؤسسة لتوفير برنامج أو مصدر يساعد على دعم إنجاز الطالب**(Warren, 2014,65)**

- **ادارة التعليم والتدريب المزدوج : *Dual Education and Training Department***

التعليم والتدريب المزدوج انطلق ليؤسس بين المدارس وأصحاب الأعمال علاقة تعاون داعمة لتحسين المهارات المطلوبة للتوظيف , وبموجب ذلك ينقتضي هذا النظام حضور الطالب يومين في الأسبوع بمدارس ثانوية فنية (فصول ملحقة) أو مدارس تعليم وتدريب مزدوج (مدارس مستقلة) ؛ ليكتسبوا أسس المعرفة نظرياً , وأربعة أيام في الأسبوع عي مكان العمل ؛ ليكتسبوا المهارات والجدارات العملية , ويتعلموا سلوكيات مكان العمل ؛ تمهيداً للانتقال من مرحلة المدرسة إلى مرحلة العمل ' وذلك من خلال تقوية الصلة بين المهارات المكتسبة في المدرسة , وتلك التي يسعى سوق العمل للحصول عليها . **(ج. م. ع , وزارة التربية والتعليم, قرار وزاري رقم 111, لسنة 2021)**

(مقدم الخدمة) – بصفته كياناً قانونياً , ورسمياً سارياً _ يرغب في تقدم الخدمات لنظام التعليم والتدريب المزدوج في مجال الدعاية والتسويق, وإيجاد فرص تدريب لنظام التعليم والتدريب المزدوج, والتنسيق مع الطلاب للتقديم والقبول في التعليم والتدريب المزدوج, بالإضافة إلى التعاقد مع الطلاب والتنسيق مع المدارس, وتحديد احتياجات سوق العمل, والمشاركة في التقييم والامتحانات, وضمان جودة التدريب في المنشآت التدريبية, والتأمين على طلاب التعليم والتدريب المزدوج وإجراءات التخرج, وذلك طبقاً للخطة التدريبية, ومعايير الجودة, طبقاً للضوابط والشروط الخاصة بنظام التعليم والتدريب المزدوج , والقوانين والقرارات المنظمة له. **(ج. م. ع , وزارة التربية والتعليم, قرار وزاري رقم 111, لسنة 2021)**

التعليم والتدريب المهني المزدوج : هو نظام تدريب محدد يهدف إلى الجمع بشكل منهجي بين مزايا التدريب في شركة والتعليم في مدرسة مهنية.(**Bärbel Dürstenau Matthias Pilz ,2014, 53)**

– **الوحدات الاقليمية *Regional Unity:***

احد الاطراف المشاركة في التعليم والتدريب المزدوج من القطاع الخاص وتقوم الوحدات الإقليمية بتسويق وتنظيم وتنفيذ دورات رفع مستوى العاملين بالمنشآت التدريبية، وذلك في مدارس نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج ، وفي غير أوقات العمل الرسمية والقيام بالمسئوليات المالية و الادارية لعقد هذه الدورات، والقيام بالمسئوليات المالية والإدارية لعقد هذه الدورات، وذلك بالتنسيق مع الادارة العامة للتعليم والتدريب المهني المزدوج، ويتم تنظيم ذلك وفقا للائحة ماليه وادارية معتمدة من وزير التربية والتعليم. **(وزير التربية والتعليم, 2007, ص 4).**

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية

- **دراسة بعنوان: دور التعليم الثانوى الفنى المزدوج فى اكساب طلابه ثقافة ريادة الاعمال لمواجهة متكاملة البطالة فى مصر, (2014):**

هدفت الدراسة: التعرف على دور نظام التعليم الفنى المزدوج فى اكساب الشباب الخصائص الريادية اللازمة لسوق العمل.

وقد توصلت الدراسة فاعلية دور نظام التعليم المزدوج فى اكساب الشباب مقومات ثقافة الريادة مما انعكس عليهم ايجابيا فى فرص التوظيف ومستوى الدخل، والامر الذى يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا النوع من التعليم الفنى.

- **دراسة بعنوان: الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر , تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية, (2017) :**

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الشراكة المصرية بين القطاعين العام والخاص للوقوف على أهم الإيجابيالت والسلبيات في برامج الشراكة والمعوقات والمشاكل التي تقف أمام تحقيق أهداف تلك البرامج ووضع تصور وةؤية لمستقبل الشراكة في مصر في ظل الظروف الحالية والمستقبلية.

أعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والمقارن, توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

قصور برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف التنموية المأمولة والمرجوة منها, لا يمكن الاستغناء الكامل عن الشراكة في مصر, وأوصت الدراسة بضرورة توافر استراتيجية واضحة للمتابعة والرقابة والمسائلة على جميع المشروعات التي يتم تنفيذها بنظام الشراكة, إجراء تعديلات تشريعية تعمل على معالجة أوجه القصور في الشراكة, توفير قاعدة بيانات سليمة للتخطيط لبرامج الشراكة.

- **دراسة بعنوان: التعليم المزدوج مدخل لتسويق مخرجات التعليم الثانوى الصناعي نظام الثلاث سنوات, (2018) :**

هدفت الدراسة إلى الأسس الفكرية بين القطاعين العام والخاص – تعرف ملامح الشراكة بين التعليم التطبيقي والتدريب والقطاع الخاص في كل من المانيا واليابان – وضع آليات المقترحة لتفعيل الشراكة بين التعليم التطبيقي والتدريب والقطاع الخاص في دولة الكويت في ضوء خبرتي المانيا واليابان.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها : دعم المواءمة بين المخرجات التعليمية وحاجات سوق العمل مما يسهم في تفعيل وتعميق الشراكة, استخدام الأساليب الحديثة لقياس المردود التعليمي والتدريبي الايجابي الذي يغطي تكاليف الشراكة بين الهيئة والقطاع الخاص, تطبيق الشراكة على أرض الواقع لتعرف التحديات التي تواجهها لتذليلها.

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي, توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

قلة المواءمة بين المخرجات التعليمية وحاجات سوق العمل , قلة تفعيل قنوات التصال المشتركة في النواحي التعليمية والتدريبية– ضعف المردود التعليمي والتدريبي الايجابي الذي يغطي تكاليف الشراكة– ضعف تحمل طرف نصيبه من التزاماته الماليه– ضعف وضع بنود التعاقدية المحددة والضامنة وحقوق كل طرف لدى الآخر – إهمال تطوير آليات مواكبة عمليات التحديث والتطوير المستمر.

- **دراسة بعنوان: تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر, " تصور مقترح", (2019) :**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية من خلال مناقشة الأطر النظرية والوظيفية للشراكة , تقويم واقع الشراكة, تعرف أهم الإتجاهات العالمية المعاصرة من خلال الشراكة , استقراء ونقد أساليب وآليات تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية.

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي,

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج : أن المصانع والشركات لم تصل إلى مرحلة نقل التكنولوجيا فيما يخص الماكينات والآلات المستخدمة في التصنيع, لا يوجد تشريع ملزم من قبل الدولة للمؤسسات الإنتاجية بإقامة شركات مع التعليم الثانوى الفنى الصناعي, لا توجد شراكة بين المصانع والشركات وبرامج التعليم الثانوى الفنى الصناعي المزدوج , وجود مجموعة من المعوقات التي تعوق تحقيق الشراكة , وأوصت الدراسة بضرورة وجود الشراكة مع توفير بعض الإمتيازات من الدولة

للمؤسسات التي تقيم هذه الشراكات , العمل على إنشاء مدرسة داخل المصنع تخدم تخصصاته .

دراسة (صفاء علام ابو طالب ،2017) بعنوان " اتجاهات حديثة فى تدريب المعلمين داخل المدرسة"

هدفت الدراسة إلى: تقديم رؤية مقترحة لتوظيف الاتجاهات الحديثة فى تدريب المعلمين داخل المدرسة والتعرف على الإطار المفاهيمى لتدريب المعلمين داخل المدرسة .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمد على أداة رئيسية لجمع المعلومات تتمثل في استمارة استبيان طبقت على من المعلمين ومسئولى وحدات التدريب والجودة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يلى:

أ . طغيان الجانب النظري على الجانب العملي التطبيقي في برامج التنمية المهنية الخاصة بالتدريب .

ب . انشغال المعلمين بالجدول المدرسي وعدم تفريغهم لحضور الدورات والبرامج التدريبية .

ج. إغفال برامج التدريب الحالية للاحتياجات الفعلية للمعلمين من التنمية المهنية .

الدراسات الأجنبية:

- دراسة(*Peter Damlund Koudahl*): بعنوان : التعليم والتدريب المهني: التعليم المزدوج والأزمات الاقتصادية.

تستهدف هذه الدراسة: توفير المعرفة عبر البلدان حول طرق مختلفة للتعامل مع مبدأ التعليم المزدوج

في المواقف الاقتصادية الصعبة وخلق أساس لجعل المبدأ أقل هشاشة عند حدوث الأزمة الاقتصادية.

وتذكر الدراسة أنه في الدنمارك وألمانيا وعدد من الدول الأخرى يعتمد التعليم والتدريب المهني على مبدأ التعليم المزدوج. وهذا يعني أن المتدربين يقضون جزءًا من تعليمهم وتدريبهم في مدرسة مهنية وجزء آخر في شركة أو شركة تشارك مباشرة في حياة العمل العادية.

وهذا اتصال وثيق لحياة العمل يعني أن الانتقال من كونك متدرب إلى أن تصبح موظف مدرب، هي سهلة نسبيًا مقارنة بأنظمة التعليم والتدريب المهني في المدارس.

وبينت الدراسة أن التعليم المزدوج داخل التعليم والتدريب المهني معروف في جميع أنحاء العالم:

- قدرته على تزويد سوق العمل بمؤهلات عالية.
- العمالة التي هي قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرة وإدخال التكنولوجيا الجديدة.
- العمالة الماهرة المتعلمين والمدربين وفقا للتعليم المزدوج لديه قدرة عالية على التنقل في سوق العمل.
- التعليم المزدوج يؤمن بالروابط بين النظام التعليمي والشركات والمؤسسات بسبب المشاركة في عمليات التعليم.

- مبدأ التعليم المزدوج وسيلة رخيصة نسبياً لتعليم العمالة الماهرة مقارنة بالمدرسة والنظم التعليمية داخل التعليم والتدريب المهني.

وأوضحت الدراسة آثار الأزمة الاقتصادية على التعليم المزدوج

- ضغطت الأزمة الاقتصادية على مبدأ التعليم المزدوج في التعليم والتدريب المهني (VET) لأن الشركات أصبحت أقل حماسًا لتوفير العدد اللازم من أماكن التدريب للمتدربين.
- حدوث مشاكل للشباب الراغبين في الحصول على التعليم المهني لأنهم غير قادرين على الوصول إلى مكان التدريب المناسب.
- حدوث يوفر مشاكل للشركات والمؤسسات لأنه سيكون هناك نقص في العمالة الماهرة في المستقبل.

- **دراسة بعنوان (*S. Kh. Muhambetaliev and A. Kh. Kasymova*): (عناصر نظام التعليم المزدوج: الخبرة ، المشاكل ، الآفاق.)**

الهدف الرئيسي من البحث هو دراسة خصوصيات تنظيم العملية التعليمية للتعليم المزدوج في تدريب الطلاب.

تجريبية: الملاحظة ، المحادثة ، المراقبة ، المسح والاختبار ، التجربة التربوية.

في عملية البحث تم إدخال التقنيات المبتكرة التي يتم استخدامها خلال المحاضرات ، الندوات وورش العمل وألعاب الأعمال ، والمشاريع ، ونمذجة محاكاة المواقف ، والمؤتمرات الموضعية مع

مشاركة أصحاب العمل.

النتائج :

- تم إيلاء اهتمام خاص لنظام التعليم المزدوج في ألمانيا، والذي مضى عليه تاريخ طويل، والذي يوضح نوعية عالية من التعليم، فضلا عن أهمية ومزايا هذا التعليم في كازاخستان.
- أن نظام التعليم المزدوج هو أحد النماذج الناجحة للتعلم والإنتاج التعاوني، والذي يمكن استخدامه كنوع مبتكر من تنظيم التدريب المستهدف.
- الجوانب الرئيسية لتنظيم ثنائي الهدف وتدريب المتخصصين في ظروف التفاعل بين التعليمية المؤسسات والشركات.
- يهدف التعليم المهني في النظام المزدوج إلى تكوين معرفة خاصة ومهارات وقدرات ضرورية لأداء المهارات والنشاطات الاحترافية.
- يمكن تطبيق نتائج هذه الدراسة على الموظفين في المؤسسات التعليمية للتعليم الفني والمهني، وكذلك ممثلي أرباب العمل الذين ينفذون نظام التدريب المزدوج.

- دراسة(*Regula Geel*): بعنوان : (التعليم المزدوج والوعى المهني)

الهدف من هذه الرسالة هو تقديم تحليل مفصل للنواتج المهنية للتعليم المزدوج.

دوافع الدراسة: غالبا ما ينظر إلي التعليم المزدوج على أنه يركز بشدة على متطلبات المهارة الضيقة، وبالتالي الحد من قابلية التوظيف؛ بسبب التغيير التكنولوجي المستمر، ومرونة طلب سوق العمل على نحو متزايد تنقل العمال. لذلك، نحن نحقق في قابلية توظيف خريجي التعليم المزدوج، الذي يعتمد على حزم المهارات المكتسبة التي تحتوي على مهارات أكاديمية مهنية وعامة.

تظهر النتائج:

- قابلية خريجي التعليم المزدوج للتوظيف من ناحية من خلال قدرتهم على تكييف المهارات المكتسبة في وقت سابق إلى المتطلبات الجديدة ومن ناحية أخرى من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري المختلفة.
- يؤدي التعليم المزدوج إلى مزايا سوق العمل، وبالتالي النتائج المهنية الإيجابية.
- اكتساب كل من المهارات المهنية والأكاديمية يحافظ على التوظيف ويعزز المرونة والتنقل.
- تحليل مستوى المهارة مهم ويؤدي إلى رؤى جديدة في النواتج المهنية.
- ليس فقط أعلى مستوى تعليمي مهم لتحليل قابلية التوظيف، النماذج التعليمية المختلفة تؤدي إلى نفس المستوى.

- دراسة(*Aihua Wang*) بعنوان : (النظام المزدوج والتعليم التقدمي: ما الذي يمكن أن تتعلمه الصين من أنظمة التعليم المهني في الولايات المتحدة وألمانيا)

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض المساهمة العلمية من خلال مقارنة الصين مع الولايات المتحدة وألمانيا من المنظور الاجتماعي والتاريخي.

أي تقارن كيف تطور التعليم المهني المزدوج في البلدان الثلاثة في ظل اختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية. كما سيسلط الضوء على الاختلافات بين الولايات المتحدة وألمانيا في نماذج التعليم المهني الحالية الخاصة بهم وتقديم النقد حول قوة وضعف النموذجين من حيث فعاليتها المحتملة في حل مشاكل الصين. فالأمل أن المقارنة من خلال المنظور الاجتماعي التاريخي يمكن أن تساعد الصين على أن يتعلم منها بلدان أخرى بطريقة أكثر استنارة ومتوازنة.

وتعتمد الدراسة على: المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة.

التوصيات-:

- إنشاء نظام التدريب المهني والمدرسة المهنية بدوام جزئي.
- توضيح وتبسيط الإطار الإداري للتعليم المهني والتدريب في مكان العمل.
- إشراك الشركات ليس فقط من حيث التمويل والتدريب، ولكن أيضًا في تصميم المناهج الدراسية في المدارس المهنية وأماكن العمل.
- جعل التعليم أكثر ملاءمة وذات مغزى لطلاب المدارس المتوسطة وإعدادهم لأكثر كثافة وتدريب مهني منظم على مستوى المدارس الثانوية.
- إنشاء مزيد من مراكز التدريب المهني ذات المرونة مثلما في ألمانيا.

التعقيب على الدراسات السابقة :

في ضوء ما تم عرضه من دارسات عربية واجنبية يتضح الآتي :

أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في الجوانب التالية :

تناولت بعض الدراسات **الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر**مثل دراسة **هاني أحمد خليل**, (2017), ودراسة **ضيف الله لفته حامد, (2018), ودراسة جمال فرحات علي**, (2019), ودراسة ***Peter Damlund Koudahl,2010)***

استخدمت الكثير من الدراسات السابقة المنهج الوصفي كمنهج لجمع المعلومات عن موضوع الظاهرة وتحليلها وتفسيرها لاستخراج النتائج مثل **دراسة ضيف الله لفته حامد, (2018), ودراسة جمال فرحات علي, (2019),**

ومنهم من استخدم المنهجين الوصفي والمقارن كدراسة, **هاني أحمد خليل,(2017)** أكدت نتائج العديد من الدراسات السابقة بضرورة وجود الشراكة مع توفير بعض الإمتيازات من الدولة للمؤسسات التي تقيم هذه الشراكات , العمل على إنشاء مدرسة داخل المصنع تخدم تخصصاته .

2 – من حيث الأدوات المستخدمة فى الدراسات :

اتفقت جميع الدراسات السابقة فى استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات

3– بينما تميزت الدراسة الحالية بالأتي :

– تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية من خلال مناقشة الأطر النظرية والوظيفية للشراكة, مع تقديم رؤية مقترحة لتوظيف الاتجاهات الحديثة فى تدريب المعلمين داخل المدرسة والتعرف على الإطار المفاهيمى لتدريب المعلمين داخل المدرسة .

4 – أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

سوف يستفيد البحث الحالي في الدراسات السابقة في الجوانب التالية :

1 – بناء الإطار النظرى للدراسة .

2 –اختيار المنهج المناسب للدراسة وهو المنهج الوصفى .

3 – بناء وتصميم أداة الدراسة وهى الاستبانة.

4 – الاطلاع على مجموعة المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

5–تأصيل مشكلة الدراسة.

خطوات السير في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها ستسير الدراسة وفقا للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: عرض الإطار العام للدراسة ، وتضمن هذا الفصل: المقدمة، المشكلة، الأهمية، الأهداف، الحدود والمصطلحات، المنهج، والأدوات، الدراسات السابقة، وخطوات السير فى الدراسة.

الخطوة الثانية: التعرف على الأسس النظرية الفكرية للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

الخطوة الثالثة : رصد الواقع النظري للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

الخطوة الرابعة : رصد الواقع الميداني للشراكة وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصرمن وجهة نظر أفراد العينة (المديرين ، الموظفين)؟.

الخطوة الخامسة : وضع التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

الإطار المفاهيمي للشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج

اولاً: مفهوم الشراكة لغةً: *Participation*

المشاركة لغةً من الفعل (شارك) بمعنى أدخل ، ويقال أشركهُ في الأمر أي أدخلهُ فيه وشاركه أي كان شريكه, **(المعجم الوجيز, 2002, 341)** وهي تقابل فى اللغة الإنجليزية ,Participation وأصلها Participate التي تعني شارك أو إشترك أو قَاسَمَ وأن تشترك To Participate يكون لك حصةٌ ، أو نصيبُ ، أو سهم مع الآخرين. **(*Tident Press International*,1999,920)**

ج- مفهوم الشراكة اصطلاحا : Community Participation

المشاركة هي الموضوع الأساسي الذي تقوم عليه المنهجيات التشاركية ، والتي اكتسبت زخماً منذ التسعينيات لدي الباحثين الميدانيين لذلك فقد سعى خبراء الممارسات والتنمية إلى طرق أكثر فعالية لمشاركة السكان المحليين في صنع القرار، كان انتشار هذا النهج الجديد سريعًا وبعيد المدى بحيث انخرط المواطنون في مجالس صحة المجتمع ولجان الآباء في المدارس ولجان أخرى لا حصر لها، لذلك فإن العقد الحالي من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية

المنظمات (منظمات المجتمع المدني) هي مظهر من مظاهر المشاركة المجتمعية المنظمة والرسمية. **(Hassan, Farida A et al,2018,191)**

ثانيًا: أهمية الوحدات الاقليمية في التعليم:

يُعد التعليم واحداً من أهم القضايا التنموية ذات المسؤولية المشتركة بين الدول وكافة فعاليات المجتمع أفراداً كانوا أو جماعات ومنظمات، ورجال أعمال، وشركات وأحزاب ونقابات، وجمعيات أهلية، ووسائل إعلام، وعليه فقد اتجهت جهود الدول المتقدمة والنامية علي حد سواءً إلي الاهتمام بالشراكة المجتمعية في العملية التعليمية إدراكاً منهم بالدور الهام المرجو والمأمول من هذه الشراكة في تطوير العملية التعليمية والأشراف عليها ومراقبتها وتمويلها ، كما أن إصلاح التعليم وتطويره وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر إنما يحتاج إي .حتمية توسيع قاعدة الشراكة المجتمعية في صناعة القرارات التعليمية علي كافة المستويات الإدارية والتنفيذية. **(عماد صموئيل وهبة, 2016, ص 137)**

ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام (2007) فإنه سيتم تحسين الجودة التعليمية وتحسين توقيت تقديم الخدمات حيث يمكن للعملاء مساءلة مقدمي الخدمات من خلال عملية الشراكة ، يدعم هذا المبدأ الكثير من التفكير حول فوائد المشاركة في المدارس:

– ومن المزايا الأخرى تحسين أهمية التدريب دلخل المنشأت التدريبية .

– تحسين قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية وقدرتها علي المشاركة في التعليم، أن الوصول إلى هياكل الحوكمة التي توفرها المشاركة المجتمعية قد لا يؤثر على صنع القرار ولكنه يؤدي إلى الترابط والعمل جنباً إلي جنب في تعاون تام (***Russell (,Kenneth,2009, p 18***

وتعود أهمية الشراكة بين التعليم والمؤسسات الإنتاجية للاعتبارات التالية: (يوسف سيد محمود عيد, 2018, ص 336)

- تساعد الشراكة على إعداد الطلاب للحصول على مهنة لا الحصول على وظيفة، وذلك من خلال تزويد الطلاب بالمهارات الشخصية والمهارات الفنية والصفات المطلوبة في أماكن العمل، عن طريق الخبرة المباشرة في ميدان العمل .
- تعمل الشراكة على تحقيق الرضا لدى أصحاب الأعمال عن جودة الخريج وعلى الجانب الأخر تعمل الشراكة على رفع الروح المعنوية وزيادة الدافعية لدى المعلمين والطلاب.
- زيادة مشاركة أصحاب العمل في تقييم برامج التعليم والتدريب المزدوج، وفي تحديثها وضمان أن الطلاب قد تدربوا على المهارات المطلوبة لسوق العمل، وحصولهم على الكفايات اللازمة، مما يزيد من فرص العمل أمامهم في سوق العمالة المحلية والعالمية.
- القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات الهيكلية في سوق العمل وأنماط الإنتاج، فعند بروز الصناعات عالية التقنية في اقتصاد كوريا الجنوبية، تم استحداث نظام جديد عام ١٩٩٤م، يتم بمقتضاه الدراسة لمدة عامين في المدارس الفنية، ثم التدريب العملي لمدة عام في المصانع.
- يوفر نظام الشراكة عمالة ماهرة وفق مواصفات ومعايير تم تحديدها من قبل الدولة والمستثمرين واصحاب المصانع والشركات وهذا يشير الى ارتفاع مستوى الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي.

ومدارس التعليم المزدوج هي نمط من أنماط الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية، والتي تمت من خلال شراكة بين الحكومة المصرية متمثلة في وزارة التربية والتعليم من جهة وقطاع العمل والإنتاج من جهة أخرى، من

جهة (GTZ) والحكومة الألمانية المتمثلة في وكالة التعاون الفني الألماني ، ويقوم نظام التعليم والتدريب المهني على أنه تعليم مهني نظامي (مواد نظرية ثقافية وفنية داخل المدرسة) وتدريب عملي داخل المنشأة التدريبية كتحضير مبدئي أساسي لمهنة ما، وذلك لاكتساب المهارات الفنية والمعارف والكفاءات الضرورية .ويهدف هذا النظام في مجمله إلى " توفير العمالة الفنية الماهرة ،المدربة تدريبا عمليا وعلميا على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة، وبما يتماشى مع احتياجات المصانع والمجالات الاقتصادية الأخرى وسوق العمل عموماً، مما يتيح فرصة عمل مؤكده للشباب سواءً داخل مصر أو خارجها. **(يوسف سيد محمود عيد, 2018, ص 350)**

ومن أهمية دور الوحدات الإقليمية ما يلي: (ج, م, ع, قرار وزاري رقم 162لسنة 2021), بشأن دور الوحدات الإقليمية)

1- إختيار الطلاب مع مديرية التربية والتعليم بالمحافظة.

2- التعاقد مع الطلاب وتوزيعهم على المنشأت التدريبية.

3- تسجيل عقود الطلاب وإبلاغها للمدارس , وللمركز الوطنى لتنمية الموارد البشرية ,

4- عمل تامين جماعى خاص ضد الحوادث , للطلبة المتدربين .

5- إتخاذ إجراءات التأمين ضد الإصابة والحوادث فى هيئة التامينات الاجتماعية , أوفروعها للطلبة المشاركين فى النظام .

6- ترشيح أعضاء لجان الامتحانات النظرية والعمليةالممثلين عن القطاع الخاص فى نطاق عمل الوحدة فى الإعداد والتنفيذ .

7- تحديد الأعداد المستقبلية المتوقعة للتدريب وكذا المهن والتخصصات الجديجة فى نطاق عمل الوحدة .

8- ضمان الجودة فى التدريب , بالمتابعة والتقييم .

9- متابعة وتجميع غياب الطلاب داخل المصانع والشركات , والتأكد من إرسالها الى قسم شئون الطلبة بالمدرسة .

10- تقوم الوحدات الإقليمية أو مراكز تنمية الموارد البشرية , بتسويق وتنظيم وتنفيذ دورات رفع مستوى العاملين بالمنشأت التدريبة , وذلك فى مدارس نظام التعليم والتدريب المهنى المزدوج , وفى غير أوقات العمل الرسمية , وتقوم الوحدات أو المراكز بالمسئوليات المالية والإدارية لعقد هذه الدورات , وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للتعليم والتدريب المهنى , ويتم تنظيم ذلك وفقاً للائحة مالية وإدارية معتمدة من وزير التربية والتعليم .

ثالثًا: مصادر الوحدات الاقليمية في التعليم:

-الشراكة بين المؤسسات الانتاجية والتعليم:

والشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية في مصر، من الموضوعات القديمة التي تضرب بجذورها في عمق التاريخ، حتى قبل بعض التجارب العالمية في هذا المجال، والقانون المصري قد نص على مثل هذه الشراكات، فقد نص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في الباب الثالث في المادة ٣٢ على انه يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها او مديرها في الادارة ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص " ونصت المادة ٣٤ على انه " يجوز للوحدات المحلية المختصة

وقطاعات العمل والانتاج ان تستفيد من امكانيات هذه المدراس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة. **(يوسف سيد محمود عيد, 2018, ص 335)**

رابعًا: معوقات الشراكة مع المؤسسات التعليمية:

أولاً: : شراكة الوحدات الإقليمية في التعليم والتدريب

: معوقات وتحديات الوحدات الاقليمية :

أ-معوقات مرتبطة بالمنظومة التعليمية نفسها ومنها :

- قلة وضوح فلسفة وأهداف الشراكة بين **الوحدات الإقليمية.**
- قلة وجود التعاون والتنسيق بين العاملين في **الوحدات الإقليمية.**
- قلة قدرة النسق التعليمي علي التواصل مع قطاعات ومؤسسات المجتمع والتعاون معها .
- قلة توافر الخبرات والكفاءات التي تقوم بعمل **الوحدات الإقليمية..**
- معوقات مرتبطة بالشركاء أنفسهم :
- وجود فجوة بين الشركاء في **الوحدات الإقليمية.** .
- قلة وعي الأسر بعملية التدريب داخل القطاع الخاص .. **(السيد حسن البساطي, 2011, ص 733)**

ب-معوقات مرتبطة بالمجتمع ، ومنها:

- ضعف وعي المجتمع بأهمية دور **الوحدات الإقليمية في نظام التعليم والتدريب المزدوج.**
- قلة نشر ثقافة **التعليم والتدريب المزدوج** في القطاع الخاص.
- قلة انتشار ثقافة **التعليم والتدريب المزدوج** بين أفراد المجتمع. **(السيد حسن البساطي, 2011, ص 733)**

كما أن هناك معوقات قد تقف حائلاً وتعترض تعزيز العلاقة بين مؤسسات التعليم المهنى والتقني ومؤسسات سوق العمل من ناحيتين : (زياد عبد الرحمن جويلس, 2011, 56)

الأولى أن مؤسسات التعليم تخشى من فقدان الحرية الأكاديمية, ومن ناحية أخرى , فإن مؤسسات سوق العمل و المصانع تتردد فى الشراكة؛ نتيجة التخوف من أن تؤدي الشراكة إلى تعطيل الإنتاج.

كما توجد مصاعب تحد من قوة هذه المشاركة مثل: (محمد بن شحات الخطيب, 2015, 4)

1- قلة التجانس فى كثير من الجماعات المحلية.
2- الافتقار إلى الخبرة والمهارات والاتجاهات الداعمة للشراكة.
3- النفقات الإضافية للعمليات التشاركية.
4- عدم توافر استقرار اجتماعي بسبب سلوكيات بعض الداعمين.
5- غلبة المصالح الفردية.
6- ضعف الحافزية.
7- العجز عن تطبيق أو تقويم وتنفيذ التطور التشاركي؛ولذلك فلا بد من توفر بعض العوامل والشروط التى تسهل التعاون بين الشركاء.

وهناك أيضاً بعض المعوقات التى تواجه دعم وترويج وجذب الاستثمار الخاص فى التعليم ويحد من مشاركته , ويمكن إجمالها النقاط التالية : (منال أحمد حسن شعبان, 2012, 224)

معوقات خاصة بالتنظيم التشريعى :

- الافتقار إلى وجود أحكام خاصة باختيار المستثمر, وأفضل العروض, وغياب التقييم المالي والفنى والتشغيلي.
- لا يتعرض التنظيم التشريعي لصور شراكة القطاع الخاص كافة, الأمر الذم يضفي كثير من الغموض أشكال الشراكة الخاصة التى يمكن تطبيقيها فى ظل القانون المصري.
- **معوقات خاصة بضعف الوعى العام:**

– الاعتقاد بأن التعليم مسئولية الدولة فقط.

– ضعف الوعى العام بأهمية ومزايا شراكة القطاع الخاص فى تمويل وتطوير وتشغيبل مثل هذه المشروعات, وما لهذه الشراكة من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

معوقات خاصة بالإطار المؤسسي:

- غياب رؤية محددة لشراكة القطاع الخاص.
- الافتقار إلى خبرة إدارة الشراكة.
- مركزية اتخاذ القرارات الحكومية.

معوقات خاصة بأداء القطاع الخاص:

– ضعف وعي القطاع الخاص بأهمية التعليم والتدريب المزدوج.

– النتائج غير المطابقة للمواصفات, فقد يسمح عقد الشراكة بإتخاذ إجراءات لخفض التكلفة على حساب الجودة, وقد يلجأ الشريك الخاص في حالة البناء إلى زيادة ما

يمكن أن يحصل عليه من منافع من خلال التقليل من التكلفة والغش في بعض البنود, وحتى بعض الأمور غير المنصوص عليها في العقد مثل جودة التدريب.

خامسًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

واقع الشراكة بين الوحدات الإقليمية وإدارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر

م	البنود	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	اتجاه البند	كا^2	مستوي الدلالة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
1	تفعل الشراكة المجتمعية بين الوحدات الإقليمية وإدارة التعليم والتدريب المزدوج	54	18.00	28	9.33	218	72.67	1.45	0.78	48.44	منخفض	212.24	0.01	19
2	تمتلك الوحدات الإقليمية المهارات اللازمة لتحقيق الشراكة المجتمعية مع	149	49.67	91	30.33	60	20.00	2.30	0.78	76.56	متوسط	40.82	0.01	6

م	البنود	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	اتجاه البند	كا^2	مستوي الدلالة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
	إدارة التعليم والتدريب المزدوج.													
3	تضع الوحدات الإقليمية برامج متنوعة لتحقيق الشراكة المجتمعية مع إدارة التعليم والتدريب المزدوج.	180	60.00	30	10.00	90	30.00	2.30	0.90	76.67	متوسط	114.00	0.01	5
4	تشارك الوحدات الإقليمية في اختيار الطلاب بالتنسيق مع	33	11.00	100	33.33	167	55.67	1.55	0.68	51.78	منخفض	89.78	0.01	13

م	البنود	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	اتجاه البند	كا^2	مستوي الدلالة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
	مديرية التربية والتعليم بالمحافظة													
5	تلعب الوحدات الإقليمية دور الوسيط بين المدارس والقطاع الخاص لتوفير فرص تعليمية وتدريبية متميزة للطلاب.	33	11.00	67	22.33	200	66.67	1.44	0.68	48.11	منخفض	155.78	0.01	20
6	تتعاقد الوحدات مع المنشأة.	148	49.33	92	30.67	60	20.00	2.29	0.78	76.44	متوسط	39.68	0.01	7
7	توزع الوحدات الإقليمي	18	60.	60	20.	60	20.	2.4	0.8	80.	مرتفع	96.0	0.0	3

م	البنود	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	اتجاه البند	كا^2	مستوي الدلالة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
	ة الطلاب على المنشأة التدريبية.	0	00		00		00	0	0	00		0	1	
8	توفر الوحدات الإقليمية تأمين جمعي خاص للطلاب ضد الحوادث.	28	9.33	54	18.00	218	72.67	1.37	0.65	45.56	منخفض	212.24	0.01	21
9	ترشح الوحدات الإقليمية أعضاء لجان الامتحانات الطلاب والممثلين عن القطاع الخاص	55	18.33	54	18.00	191	63.67	1.55	0.79	51.56	منخفض	124.22	0.01	14

م	البنود	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	اتجاه البند	كا^2	مستوي الدلالة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%							
	في الامتحانات النظرية والعملية .													
10	تحدد الوحدات الإقليمية أعداد الطلاب المستقبلية المتوقع للتدريب	240	80.00	30	10.00	30	10.00	2.70	0.64	90.00	مرتفع	294.00	0.01	1
	المجموع الكلى	3263	36.26	1772	19.69	3965	44.06	1.92	0.76	64.00	متوسط	130.90	0.01	

يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على **المحور الأول (واقع الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر)** بنسبة مئوية (64.00%) ، وبمتوسط حسابي عام (1.92 من 3) وهو متوسط حيث أنه يقع فى الفئة (1.67 إلى 2.33) .

يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة يوافقوا بدرجة مرتفعة على بعض عبارات **المحور الأول (واقع الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر)** , والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها وفقاً لأعلى قيم للمتوسط, ووفقاً لأقل قيم للانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط كما يلي:-

1- جاءت العبارة رقم (10) وهي " تحدد الوحدات الإقليمية أعداد الطلاب المستقبلية المتوقع للتدريب " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة مرتفعة بنسبة مئوية (90%) ، وبمتوسط حسابي (2.7), وانحراف معياري (0.64) ، وهو متوسط حسابي مرتفع لانه واقع بين (2.34 : 3). وذلك لإعداد الكوادر القادرة على تحمل المسئوولية .

2- جاءت العبارة رقم (7) وهي " توزع الوحدات الإقليمية الطلاب على المنشأة التدريبية. " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة مرتفعة بنسبة مئوية (80%) ، وبمتوسط حسابي (2.4), وانحراف معياري (0.8) ، وهو متوسط حسابي مرتفع لانه واقع بين (2.34 : 3). ويعزي ذلك إلى تأدية العمل بسهولة ويسر.

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة يوافقوا بدرجة متوسطة على بعض عبارات **المحور الأول (واقع الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر)** , والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها وفقاً لأعلى قيم للمتوسط, ووفقاً لأقل قيم للانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط كما يلي:-

3- جاءت العبارة رقم (3) وهي " تضع الوحدات الإقليمية برامج متنوعة لتحقيق الشراكة المجتمعية مع إدارة التعليم والتدريب المزدوج. " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بنسبة مئوية (76.67%) ، وبمتوسط حسابي (2.3), وانحراف معياري (0.9) ، وهو متوسط حسابي متوسط لانه واقع بين (1.67 : 2.33). ويعزي ذلك إلى تدريب الفرد على مهارات العمل.

4- جاءت العبارة رقم (2) وهي " تمتلك الوحدات الإقليمية المهارات اللازمة لتحقيق الشراكة المجتمعية مع إدارة التعليم والتدريب المزدوج. " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بنسبة مئوية (76.56%) ، وبمتوسط حسابي (2.3), وانحراف معياري (0.78) ، وهو متوسط حسابي متوسط لانه واقع بين (1.67 : 2.33). ويعزي ذلك إلى إكتساب معرفة أفضل بإحتياجات سوق العمل والمساهمة في إتخاذ القرار.

5- جاءت العبارة رقم (6) وهي " تتعاقد الوحدات مع المنشأة . " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بنسبة مئوية (76.44%) ، وبمتوسط حسابي (2.29), وانحراف معياري (0.78) ، وهو متوسط حسابي متوسط لانه واقع بين (1.67 : 2.33). ويعزي ذلك إلى تعزيز قيمة الأصول والحفاظ عليها وتحقيق الأهداف.

6- جاءت العبارة رقم (4) وهي " تشارك الوحدات الإقليمية في اختيار الطلاب بالتنسيق مع مديرية التربية والتعليم بالمحافظة " بالمرتبة الثالثة عشر من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة منخفضة بنسبة مئوية (51.78%) ، وبمتوسط حسابي (1.55), وانحراف معياري (0.68) ، وهو متوسط حسابي

منخفض لانه واقع بين (1 : 1.66). ويعزي ذلك إلى تحقيق الأهداف ومتابعة تنفيذها وصولاً إلى الغايات والنتائج المطلوبة.

7- جاءت العبارة رقم (9) وهي " ترشح الوحدات الإقليمية أعضاء لجان الامتحانات الطلاب والممثلين عن القطاع الخاص في الامتحانات النظرية والعملية. " بالمرتبة الرابعة عشر من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة منخفضة بنسبة مئوية (51.56%) ، وبمتوسط حسابي (1.55), وانحراف معياري (0.79) ، وهو متوسط حسابي منخفض لانه واقع بين (1 : 1.66). ويعزي ذلك إلى الاشراف الفعلي على المراقبة والملاحظة بما يحقق الانضباط

8- جاءت العبارة رقم (1) وهي " تفعل الشراكة المجتمعية بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج " بالمرتبة التاسعة عشر من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة منخفضة بنسبة مئوية (48.44%) ، وبمتوسط حسابي (1.45), وانحراف معياري (0.78) ، وهو متوسط حسابي منخفض لانه واقع بين (1 : 1.66). ويعزي ذلك إلى دعم وتطوير الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج وتحقيق جودتها النوعية .

9- جاءت العبارة رقم (5) وهي " تلعب الوحدات الإقليمية دور الوسيط بين المدارس والقطاع الخاص لتوفير فرص تعليمية وتدريبية متميزة للطلاب. " بالمرتبة العشرون من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة منخفضة بنسبة مئوية (48.11%) ، وبمتوسط حسابي (1.44), وانحراف معياري (0.68) ، وهو متوسط حسابي منخفض لانه واقع بين (1 : 1.66). ويعزي ذلك إلى الرفع من كفاءة العملية التعليمية.

10- جاءت العبارة رقم (8) وهي " توفر الوحدات الإقليمية تأمين جمعي خاص للطلاب ضد الحوادث. " بالمرتبة الحادية والعشرون من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة منخفضة بنسبة مئوية (45.56%) ، وبمتوسط حسابي (1.37), وانحراف معياري (0.65) ، وهو متوسط حسابي منخفض لانه واقع بين (1 : 1.66). ويعزي ذلك إلى ممارسة الأنشطة المختلفة ونشر الوعي بين الطلاب .

سادسًا: الإجراءات المقترحة في تفعيل الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

1- التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته.

2- تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته في تمويل التعليم، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة في تطوير ادارات التعليم والتدريب المزدوج خاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية التى تواجه المجتمع .

3- ضرورة الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة من خلال الشراكة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

4- مساهمة المؤسسات الإعلامية في توعية أفراد المجتمع بأهمية دور الشركاء بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر.

5- تضافر جهود كل من القطاعين الحكومي والخاص للنهوض بتقديم تعليم يلبى متطلبات سوق العمل ومجتمع القرن الحادي والعشرين.

6- قيام النظام التربوي بغرس مفهوم" التعليم مسئولية الجميع "، وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية .

7- تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.

8- تفعيل أدوار كل من الأسرة والمدرسة "كمنظومة تعليمية متكاملة"

9- التوصل إلى ضرورة تفعيل كافة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية عن طريق طرح العديد من الآليات لإحداث المشاركة لتطوير المشاركة بين الوحدات الإقليمية وادارة التعليم والتدريب المزدوج فى مصر

10- أن يكون لدي المؤسسات التعليمية هياكل إدارية وأكاديمية وكادر بشري مؤهل للعمل في نظام التعليم والتدريب المزدوج .

11- إقناع مؤسسات القطاع الخاص من الاستثمار في إعداد الكوادر الفنية في نظام التعليم والتدريب المزدوج .

12- مشاركة القطاع الخاص لتشمل توفير فرص التدريب العملي، والمشاركة في الأنشطة الطلابية بالمعارض والدعم المالي .

13- إحداث نقلة نوعية في تطوير منظومة التعليم والتدريب المزدوج ، من خلال مشاركة المجتمع المدني لإعداد مخرجاته لمواصلة التعلم والدخول لسوق العمل

14- رصد آليات مناسبة للكشف عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والإعداد وكذلك آليات لتطوير ذلك بصورة مستمرة .

15- مراجعة تخصصات نظام التعليم والتدريب المزدوج القائمة وتطويرها بما يلبي احتياجات سوق العمل، والعمل على معالجة التكرار والتداخل بين تخصصاتها .

16- توفير الميزانيات لشراء الآلات والمعدات الحديثة، والاهتمام بوجودها والتعامل مع تقنياتها المختلفة .

17- تفعيل مشاريع رأس المال نظرا لأهميته في تدريب الطلاب .

18- الاهتمام بوضع خطط إستراتيجية مستقبلية لجميع ادارات التعليم والتدريب المزدوج ، والاهتمام بجودة التدريب في نظام التعليم والندريب المزدوج.

19- تفعيل دور الشراكة في الإشراف والرقابة على جودة العملية التعليمية والتدريبية.

20-

المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1. جمال فرحات علي: تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر, " تصور مقترح", رسالة دكتوراة غير منشورة, كلية التربية , جامعة الفيوم, 2019.

2. ضيف الله لفته حامد: التعليم المزدوج مدخل لتسويق مخرجات التعليم الثانوى الصناعي نظام الثلاث سنوات, دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية , جامعة المنصورة, 2018.

3. أحمد غنيمى مهنناوى: عنوان الرسالة دور التعليم الثانوى الفنى المزدوج فى اكساب طلابه ثقافة ريادة الاعمال لمواجهة متكاملة البطالة فى مصر: 2014)، بحث منشور فى مجلة دراسات عربية فى التربية فى علم النفس، محلية التربية، جامعة بنها، العدد الثانى والخمسون– الجزء الثانى، أغسطس 2014.

4. اسامه محمد السيد : الإدارة التعليمية بين المركزية واللامركزية , كفر الشيخ , العلم والأيمان , 2009 م.

5. آمال سيد مسعود، سيد أحمد عبد الغفار: نموذج مقترح للمشاركة المجتمعية لتطوير التعليم الفنى وتلبية احتياجات سوق العمل، بحث بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، جامعة القاهرة، 2011.

6. ج. م. ع , وزارة التربية والتعليم, قرار وزاري رقم (111, لسنة 2027) , بشأن اعتماد اللوائح والمعايير والضوابط التي تنظم التعامل مع مقدمي الخدمة لنظام التعليم والتدريب المزدوج بقطاع التعليم الفني.

7. جمال فرحات على محمد : " دور التعليم الثانوى الصناعى فى التنمية الاقتصادية بمحافظة الفيوم "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم،2011.

8. زياد عبد الرحمن جويلس: نموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني في ضوء التجاري العلمية المعاصرة, رسالة دكتوراة غير منشورة, كلية العلوم التربوية والنفسية, جامعة عمان العربية, 2011.

9. صفاء علام محمد أبو طالب: اتجاهات حديثة فى تدريب المعلمين داخل المدرسة :مجلة البحث العلمى فى التربية,2017 .

10. الصندوق الاجتماعي للتنمية : مناهج التعليم الفني ودمجها في المؤهلات المهتية لمستويات المهارة ، من سلسلة " مشروع بناء مستويات المهارة القومية، القاهرة، 2014.
11. عماد صموئيل وهبة: تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية :دراسة ميدانية، مجلة الثقافة والتنمية، س 16 , ع 1، 2016.
12. كامل السيد عبد الرشيد عبد ربه: تطوير برامج التعليم الفنى الصناعى فى ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل رؤية مستقبلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد الدراسات و البحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2011.
13. مبارك محمد الهاجري: الشراكة بين الأسرة ومدارس التعليم الأساسي بدولة الكويت لتحقيق الفاعلية التعليمية – دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 175، الجزء الثاني، أكتوبر ،2017.
14. مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 2010.
15. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،2002/2001.
16. محمد العمايرة: مبادئ الإدارة المدرسية، دار المسيرة، ط4، عمان، 2012.
17. محمد بن شحات الخطيب: الشراكة بين المدرسة والمجتمع, برنامج مقترح يجمع بين خريجي مدارس طيبة الثانوية بالمدينة المنورة, 2015.
18. منال أحمد حسن شعبان, الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المصري معوقاتها وتطبيقاتها, مجلة كلية التربية, جامعة المنصورة, ع 79, ج 1, 2012.

19. نبيلة القطاونة، دور مجالس التطوير التربوي في تفعيل الشراكة المجتمعية في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر المعلمين رسالة ماجستير ، جامعة مؤته، الأردن، 2017.

20. هاني أحمد خليل: الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر , تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية, رسالة ماجستير غير منشورة, معهد التخطيط القومي, القاهرة, 2017.

21. وزير التربية والتعليم تحرار وزاري رقم(62)2007 بشأن القواعد والاجراءات والضوابط ونظم التقويم والتدريب المهني المزدوج نظام السنوات الثلاث ،،ملحق رقم (1) ادوار ومسئوليات الشركاء للتعليم والتدريب المهني المزدوج ، وزارة التربية والتعليم ،القاهرة ،215.

22. يوسف سيد محمود عيد، سلوي محمد رمضان: الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الانتاجية ، تحديات وخيارات ،مجلة العلوم التربوية والنفسية ، كلية التربية ، جامعة الفيوم ، 2019.

ثانيًا : المراجع الأجنبية:

1. Bärbel Fürstenau , Matthias Pilz , and Philipp Gonon: The Dual System of Vocational Education and Training in Germany What Can Be Learnt About Education for (Other) Professions, International Handbook of Research in Professional 427 and Practice-based Learning, Faculty of Economics , University of Cologne , Köln , Germany Springer International Handbooks of Education, DOI 10.1007/978-94-017-8902-8_16, © Springer Science+Business Media Dordrecht 2014.
2. Tident Press International "the new International Webster's Comprehensive Dictionary Of The English Language" Deluxe Encyclopedia Edition ,Florida , 1999 ,P .920

3. Hassan, Farida A et al: Measuring the Level of Community Participation in a Demand Driven Development Project: Case of Hazina Ya Maendeleo Ya Pwani Approach in Coastal Kenya, Open Journal of Social Sciences, DOI: 10.4236/jss ,Dec, 2018.
4. 55-Tident Press International "the new International Webster's Comprehensive Dictionary Of The English Language" Deluxe Encyclopedia Edition ,Florida , 1999 ,P .920
5. 60-- Russell ,Kenneth A: Community Participation in Schools in Developing Countries: Characteristics, Methods and Outcomes, Qualifying Paper, 2009, PP 17-18.
6. 61-Laila, El Baradei and Amin, Khaled Z: Community participation in education: A case study of the Boards of Trustees' experience in the Fayoum governorate in Egypt, Africa Education Review 7 (1), 2010, P. 112
7. .Aihua Wang: Dual System and Progressive Education: What Can China Learn from the U.S. and Germany's Vocational Education Systems?, Ph. D., Thesis, COLLEGE OF EDUCATION, THE FLORIDA STATE UNIVERSITY, 2011
8. Regula Geel: Dual Education and Career Consequences, Ph. D. dissertation, University of Zurich, Faculty of Economics , 2011
9. S. Kh. Muhambetaliev and A. Kh. Kasymova: The Introduction of Elements of Dual Education System: Experience, Problems, Prospects, Indian Journal of Science and Technology, Vol 9(47), December 2016.
10. Peter Damlund Koudahl: Vocational education and training: dual education and economic crises, Procedia Social and Behavioral Sciences, NO. 9, 2010.https://www.sciencedirect.com
11. Warren: The relationship between the student and university,report,2014,65